العرب
الجمعة 2021/01/01
السنة 43 العدد 11928

السودان يستعيد السيطرة على كامل الحدود مع إثيوبيا بقوة السلاح

أديس أبابا تهدد بهجوم مضاد بعد طرد ميليشياتها

لجأ السودان إلى قوة السلاح لبسط سيطرته على الحدود مع إثيوبيا، بعد أن نقضت ميليشيات مدعومة من أديس أبابا إعلان البلدين التوصل إلى حلّ سلمي وصيغة نهائية لتجاوز الخلافات الحدودية. لكن الخطوة تنطوي حسب مراقبين على مغامرة بعد أن هددت إثيوبيا بهجوم مضاد ما لم يعد السودان أدراجه.

السودان يفوض السلاح لحسم الخلافات

الخرطوم – أعلن وزير الخارجية السوداني المكلف عمر قمرالدين الخميس، أن القوات المسلحة السودانية استعادت السيطرة على كل أراضي البلاد المحاذية للحدود مع إثيوبيا، فيما هددت أديس أبابا بهجوم مضاد قد يدخل البلدين اللذين يواجهان أزمات داخلية حادة في مواجهة عسكرية تهدد أمن المنطقة الهش.

وتقول الخرطوم إن عصابات إثيوبية تستولي على أراضي مزارعين سودانيين في منطقة الفشقة، متهمة الجيش الإثيوبي بدعم تلك العصابات، وهو ما تنفيه أديس أبابا.

ووقعت اشتباكات في الأيام القليلة الماضية على الأراضي الزراعية في الفشقة، التي تقع ضمن الحدود الدولية للسودان، لكن يستوطنها مزارعون إثيوبيون منذ فترة طويلة.

وقال قمرالدين في مؤتمر صحافي بالخرطوم "القوات المسلحة السودانية استعادت السيطرة على كامل التراب السوداني في الحدود مع إثيوبيا".

وأكد أن "الحدود بين البلدين مرسمة بالفعل مسبقا، وما يتبقى في المحادثات هو زيادة علامات الترسيم على الحدود".

دينا مفتي

على السودان ألا يعتبر صمت إثيوبيا ضعفا

ويعود تاريخ اتفاق ترسيم الحدود إلى مايو 1902 بين بريطانيا وإثيوبيا، لكن ما زالت هناك ثغرات في بعض النقاط، ما يتسبب بانتظام في وقوع حوادث مع المزارعين الإثيوبيين، الذين يأتون للعمل في أراض يؤكد السودان أنها تقع ضمن حدوده.

وحذرت الحكومة الإثيوبية الثلاثاء، الخرطوم من هجوم مضاد، عقب ورود تقارير تتحدث عن عبور الجيش السوداني الحدود وسيطرته على منطقة الفشقة المتنازع عليها، ما يفند دعم الحكومة الفيدرالية في إثيوبيا للميليشيات على الحدود.

وقال المتحدث باسم وزارة الخارجية الإثيوبية دينا مفتي "ما لم يتوقف السودان عن التوسع في الأراضي الإثيوبية، فإن أديس أبابا ستضطر حينها إلى إطلاق هجوم مضاد".

وأضاف مفتي أنه "ينبغي للسودان ألا يفهم صمت إثيوبيا على أنه ضعف"، مؤكدا "قواتنا على أهبة الاستعداد على مدار الساعة وجاهزة للدفاع عن سيادتها".

واتهم طرفا ثالثا (لم يسمه) بدفع السودان إلى التوغل في الأراضي الإثيوبية، في تلميح مبطن لمصر، التي تجمعها علاقات متوترة مع أديس أبابا بسبب سد النهضة.

وفي وقت سابق من هذا الشهر، أعلنت القوات المسلحة السودانية أن قوة تابعة لها تعرضت لكمين داخل الأراضي السودانية في منطقة أبوطوير شرق ولاية القضارف الحدودية، متهمة "القوات والميليشيات الإثيوبية التابعة لها" بتنفيذه.

ومذاك، نشر السودان قوات في المنطقة الحدودية وبدأ مباحثات تتناول هذه القضية. لكن أديس بابا قللت من أهمية الكمين، الذي تعرض له الجنود السودانيون، وأكد رئيس وزرائها أبي أحمد قوة العلاقات "التاريخية" بين البلدين.

وليست هذه المرة الأولى التي تهاجم فيها الميليشيات الإثيوبية الجيش السوداني. وفي مايو من العام الجاري، هاجمت عصابات الفشقة التابعة لقبائل الأمهرا، القرى المحيطة بمدينة القضارف السودانية، ما أسفر عن مقتل خمسة مدنيين وجرح عدد من العسكريين السودانيين.

والأسبوع الماضي، توصلت الخرطوم وأديس أبابا إلى اتفاق على حل نهائي وسلمي للقضايا الحدودية بينهما، في خطوة شكك مراقبون في مصداقيتها، واعتبروا أنها خطوة للتنفيس عن الأزمة الداخلية التي تعيشها أديس أبابا في إقليم تيغراي.

وبرزت أصوات سودانية تدعو إلى استثمار حرب تيغراي من أجل الضغط على الحكومة الإثيوبية المأزومة داخليا للتخلي عن مماطلتها في قضية ترسيم الحدود.

ويقول هؤلاء إن أديس أبابا بحاجة إلى دعم السودان في حربها على قادة التمرد في تيغراي، على مستوى تأمين الحدود وضمان عدم فرار قوات تيغراي وإعادة تمركزها في عمق الأراضي السودانية، حيث يعد السودان المنفذ الدولي الوحيد لقوات تيغراي، باستثناء إريتريا، التي تؤيد إثيوبيا في هذا الصراع.

ويشير هؤلاء إلى أن موقع السودان الآن يسمح بالمزيد من الضغط على إثيوبيا، ليس لأن نزاعا حدوديا قد نشأ بين البلدين، بل لأن أديس أبابا بحاجة الآن إلى الخرطوم، ما يمكن السودان من ممارسة ضغط لإحداث تغيير في الموقف الإثيوبي.

وحول عملية ترسيم الحدود، يقول المحلل السياسي السوداني ربيع عبدالعاطي، إنها "مسألة مطروحة من قبل وليست جديدة، وهي ليست عملية إجرائية تتم بين يوم وليلة، هناك خرائط ونقاط اتفاق وطبيعة تلك الحدود والخطوط التي تحكم تلك الحدود بين البلدين، لأن هناك تداخلات قبلية وأخرى في المناطق الزراعية، النقاش حول موضوع الترسيم مطروح منذ فترة لكن التطبيق على الأرض لا أعتقد أن يكون قريبا".

ويشير مراقبون إلى أن تحالف أبي أحمد مع قومية الأمهرا الموالية له، التي تسعى للحفاظ على نفوذها بالسيطرة على جزء من الأراضي السودانية الحدودية، في مواجهة قادة إقليم تيغراي المتمرد، يضعه أمام مقامرة داخلية غير محسوبة العواقب و خيارات خارجية صعبة وعلى رأسها تسوية الخلافات الحدودية مع الخرطوم على حساب حلفائه في الداخل.

واستبعد هؤلاء استجابة أبي أحمد للجهود التي يقودها السودان وشككوا في نواياه التصالحية في ظل تعقيدات المشهد على الحدود، لأن قومية الأمهرا التي تعد من الحلفاء الرئيسيين له في الصراع الحالي ضد تيغراي، تسعى للحفاظ على نفوذها بالسيطرة على جزء من الأراضي السودانية، بعد أن ظل قادتها داخل الجيش يستفيدون من الموارد الطبيعية في منطقة الفشقة الحدودية على مدار سنوات طويلة.

وكان رئيس الوزراء الإثيوبي أطلق في 4 نوفمبر عملية عسكرية ضد جبهة تحرير شعب تيغراي، الحزب الحاكم في شمال إثيوبيا، بعد أشهر من التوتر، وأعلن في 28 من الشهر نفسه السيطرة على ميكيلي العاصمة الإقليمية، ونهاية المعارك.

ومنذ ذلك الحين تدفق حوالي خمسين ألف لاجئ الى السودان، يعيشون حاليا في مخيمات متفرقة على طول الحدود السودانية مع إقليم تيغراي.

جبل طارق تنضم إلى منطقة شنغن

مدريد – توصلت لندن ومدريد الخميس إلى "اتفاق مبدئي" بشأن جبل طارق، يتيح الحفاظ على حرية التنقل عند الحدود بين إسبانيا وهذا الجيب البريطاني الواقع جنوبها.

وأوضحت وزيرة الخارجية الإسبانية أرانتشا غونزاليس لايا أن اتفاقيات شنغن التي تضمن حرية تنقل الأشخاص بين 26 دولة أوروبية دون التدقيق في جوازات السفر ستطبق من الآن وصاعدا على جبل طارق.

والاتفاق الذي تم التوصل إليه قبل ساعات من دخول بريكست حيّز التنفيذ في الأول من يناير، يؤدي إلى تجنب تحول الحدود بين جبل طارق وإسبانيا اعتبارا من الجمعة إلى الحدود الوحيدة "المادية" بين بريطانيا والاتحاد الأوروبي.

وقالت غونزاليس خلال مؤتمر صحافي في مدريد "لم يعد هناك عائق. شنغن يطبق على جبل طارق (في علاقاتها) مع إسبانيا، مما يتيح إزالة الضوابط بين جبل طارق وإسبانيا، وهذا يجعل من الممكن سحب الحواجز".

وأضافت "لقد توصلنا إلى اتفاق مبدئي مع بريطانيا سيستخدم كقاعدة لاتفاقية مقبلة بين الاتحاد الأوروبي وبريطانيا بشأن جبل طارق".

وتابعت الوزيرة أنه بإمكان سكان جبل طارق "تنفس الصعداء الآن" بعدما كانوا يتخوفون من تداعيات عدم التوصل إلى اتفاق.

وأكدت أنه لو لم يتم التوصل إلى اتفاق بين لندن ومدريد، لكانت جبل طارق "المنطقة الوحيدة التي يطبق فيها بريكست" دون اتفاق بين بريطانيا والاتحاد الأوروبي.

وجبل طارق هي منطقة صغيرة تقع على الطرف الجنوبي لشبه الجزيرة الإيبيرية، وهي موطن لحوالي 32 ألف شخص، وليس لها حدود برية مع أي دولة باستثناء إسبانيا.

وكتب رئيس الوزراء الإسباني بيدرو سانشيز في تغريدة بعد الإعلان "الاتفاق يتيح لنا إزالة الحواجز والمضي قدما نحو منطقة ازدهار مشتركة".

ومنذ التوصل إلى اتفاق بين لندن والاتحاد الأوروبي في 24 ديسمبر حول مرحلة ما بعد بريكست، تسابق إسبانيا وبريطانيا الزمن من أجل تجنب عودة جبل طارق لتشكل حدودا تفرض فيها رقابة على جوازات السفر وضوابط جمركية على البضائع على الحدود مع هذا الجيب.

وهناك حوالي 15 ألف شخص غالبيتهم من الإسبان يقيمون في إسبانيا ويعبرون يوميا الحدود للتوجه إلى جبل طارق للعمل.

البابا أمام تحدي مكافحة الفساد بعد سلسلة فضائح

روما – جرد البابا فرنسيس الأول أمانة سر دولة الفاتيكان من صلاحياتها لكي يتولى إدارة الأموال بشكل مباشر، مستكملا إصلاحا جذريا بسبب سلسلة من الفضائح المالية.

وكان التحرك لتقييد أمانة سر دولة الفاتيكان، والذي تم الإعلان عنه في وقت سابق هذا العام، قد جاء في رسالة تحمل تاريخ 26 ديسمبر الجاري.

وبموجب الرسالة، فإنه اعتبارا من أول يناير، ستتولى إدارة تراث الكرسي الرسولي، التي تعادل وزارة الخزانة والبنك المركزي للفاتيكان، مهمة إدارة رأس المال والأصول العقارية لأمانة سر دولة الفاتيكان، حيث تبلغ أصول أمانة سر دولة الفاتيكان نحو 350 مليون يورو (430 مليون دولار) وسوف تكون إدارة تراث الكرسي الرسولي مسؤولة أيضا عن إدارة الهيئة المعروفة باسم "بنس بطرس"، التي تدير التبرعات الخيرية للبابا من جميع أنحاء العالم.

وكشف الفاتيكان، وجود عجز مالي في ميزانيته خلال عام 2019 بلغ 22 مليون يورو، مبينًا أنه من المتوقع أن يزيد عجز الموازنة هذا العام بسبب تضرر الدخل جراء جائحة فايروس كورونا.

ونشر الفاتيكان بياناته المالية، لأول مرة منذ 2016، وشمل أرقاما متعلقة بحسابات نحو 70 إدارة تابعة لأهم كيان عالمي يمثل الكنيسة الكاثوليكية، التي يتبعها نحو 1.3 مليار نسمة في أنحاء العالم، بما يشمل عملياتها الإعلامية وسفاراتها في الخارج. وقال وزير الاقتصاد في الفاتيكان الأب خوان أنطونيو غويريرو، في مقابلة مع وسائل إعلام في الفاتيكان، إنَّ إجمالي قيمة أصول الفاتيكان في 2019 بلغ 4 مليارات يورو تقريبًا.

وجاء البيان المالي الموحد للكرسي الرسولي، في 12 صفحة، ولم يشمل بنك ومتاحف الفاتيكان وكلاهما يدر أرباحًا كبيرة.

> 22 مليون يورو قيمة العجز المالي في ميزانية الفاتيكان خلال عام 2019

وتورط الفاتيكان في فضيحة مالية متعلقة بشراء وزارة الخارجية لمبنى فخم في العاصمة البريطانية لندن عبر شخصيات اتهمها بأنّها معدومة الضمير، وقال وزير الاقتصاد بالفاتيكان، إنَّ الكرسي الرسولي تعرض للخداع في بعض الحالات بجانب تلقيه لمشورات سيئة.

وتطارد الفاتيكان، فضائح مالية، كان آخرها في سبتمبر الماضي، حينما أعلن عن استقالة عميد مجمع دعاوى القديسين بالفاتيكان، الكاردينال أنجيلو بيتشو، على نحو غير متوقع، قبل أن يكشف أن البابا فرنسيس طلب منه ذلك.

والكاردينال الذي كان مساعداً مقرباً للبابا وكان يشغل سابقاً منصباً رئيسياً في أمانة دولة الفاتيكان، انخرط في صفقة مثيرة للجدل للاستثمار في مبنى فاخر في لندن بأموال الكنيسة، وطاردته اتهامات بأنه أعطى أموال الكنيسة لإخوته، غير أنه نفى تلك الاتهامات، مشددا على أنه لم يرتكب أي مخالفة.

كما أن الكاردينال الذي كان مؤخراً يشغل رئيس الجهاز الذي يختار القديسين في المستقبل، أدار عملية شراء مثيرة للجدل بقيمة 200 مليون يورو لعقار في لندن بأموال الكنيسة، بما في ذلك أموال الصدقات، وتزعم تقارير أخرى أنَّه قدم دعما لمستشفى في روما يعاني من عثرات كانت تعمل فيه ابنة أخته، وصفته وسائل الإعلام بأنه "زلزال الفاتيكان".

وقال الكاردينال إنَّ البابا فرنسيس واجهه بشأن أموال الكنيسة التي قدمها للتعاونيات والشركات التي يديرها إخوته.

وحول قضية "عقار لندن" فتح تحقيق في الفاتيكان عن الفضيحة المالية، وأوقف خمسة موظفين عن العمل العام الماضي بعد مداهمة مكاتب الأمانة العامة العام الماضي، وصادر ضباط شرطة الفاتيكان وثائق وأجهزة كمبيوتر، قبل أن تلقي شرطة الفاتيكان القبض على رجل الأعمال الإيطالي جانلويجي تورزي للاشتباه في قيامه بالابتزاز والاختلاس، إلا أن الكاردينال بيتشيو دافع عن عملية الشراء.

وفي العام الماضي، نشرت صحيفة ليسبريسو الأسبوعية الإيطالية، تقريرا من هيئة مكافحة الفساد بالفاتيكان جاء فيه أن استثمارات المضاربة في الكنيسة باتت واسعة النطاق لتصل إلى 725 مليون دولار.

ولاية هندية تحظر المدارس الإسلامية

جواهاتي (الهند) – أقرت ولاية هندية يديرها حزب رئيس الوزراء ناريندرا مودي الهندوسي القومي قانونا يلغي جميع المدارس الإسلامية، قائلة إنها توفر تعليما دون المستوى، فيما انتقد سياسيون معارضون الخطوة وقالوا إنها تعكس توجه الحكومة المناهض للمسلمين في البلد، وهو الذي يغلب على سكانه الهندوس.

وقال هيمانتا بيسوا سارما، وزير التعليم في ولاية آسام بشمال شرق الهند، للمجلس المحلي إن أكثر من 700 مدرسة ستُغلق أبوابها بحلول أبريل القادم.

وأضاف سارما، وهو نجم صاعد في حزب بهاراتيا جاناتا الحاكم "نحتاج إلى المزيد من الأطباء وضباط الشرطة والموظفين والمعلمين من الأقلية المسلمة في المجتمع بدلا من أئمة المساجد". وذكر أن الحكومة ستحوّلها إلى مدارس عادية.

وانتقد واجد علي تشودري النائب عن حزب المؤتمر المعارض الخطوة قائلا إن "الهدف هو محو هوية المسلمين".

وينظر إلى رئيس الوزراء الهندي، العضو السابق في المجموعة الهندوسية المتشددة التي تطبق أساليب شبه عسكرية، والذي كان الوزير الأول في غوجارات عام 2002 عندما أودت أعمال شغب بحياة أكثر من ألف شخص معظمهم من المسلمين، كشخصية مثيرة للانقسام.

وتزايدت في ظل حكمه عمليات قتل المسلمين وأفراد أقلية الداليت المهمشة بسبب أكل لحوم الأبقار وذبح الماشية والمتاجرة بها لتضاعف مشاعر القلق لدى مسلمي الهند البالغ عددهم 170 مليونا.

وخلال حكم مودي أعيدت تسمية العديد من المدن التي تحمل أسماء إسلامية، فيما تم تغيير بعض الكتب المدرسية للتقليل من أهمية إسهامات المسلمين في الهند.

وتأسس حزب بهاراتيا جاناتا عام 1980، وانبثقت عنه حركة تعتبر غير الهندوس وخاصة المسلمين غير مرحب بهم في الهند، ولا مجال لأي دين آخر في البلد.

وشهدت ولاية غوجارات التي رأس مودي حكومتها في عام 2001، هجمات على بيوت المسلمين في عام 2002 أدت إلى مقتل ألف شخص منهم. واتهم مودي آنذاك بأنه شجع على أعمال العنف ولم يبذل جهدا لحماية المسلمين.

وفي فبراير الماضي، شهدت الهند أحداث توتر إثر مهاجمة الهندوس للأقليات المسلمة التي خرجت للاحتجاج على قانون الجنسية المثير للجدل، ما تسبب في مقتل 33 شخصا على الأقل وحرق ممتلكاتهم.

وبموجب القانون، تمنح الجنسية الهندية للبوذيين والمسيحيين والهندوس والبارسيين والسيخ الذين فروا من باكستان وأفغانستان وبنغلاديش بسبب الاضطهاد الديني قبل عام 2015. ولا يشمل اللاجئين الروهينغا المسلمين الذين فروا من الاضطهاد في ميانمار.